

المحاسبة الإسلامية كآلية لتعزيز الثقة المالية في ظل توقف سوق البورصة الليبي
"دراسة نظرية تحليلية استشرافية"

Islamic Accounting as a Mechanism to Enhance Financial Trust in the Context of the Suspension of the Libyan Stock Market: An Analytical and Prospective Theoretical Study

La comptabilité islamique comme mécanisme de renforcement de la confiance financière dans le contexte de la suspension du marché boursier libyen : une étude théorique analytique et prospective

*عبد الباسط صلاح محمد الشكري¹ ، مجدي عبد السلام النجار²

تاريخ النشر: 2025/12/31

تاريخ القبول: 2025/11/16

تاريخ الإرسال: 2025/09/24

ملخص:

تهدف هذه الدراسة النظرية التحليلية الاستشرافية إلى بحث دور المحاسبة الإسلامية كآلية لتعزيز الثقة المالية في ليبيا في ظل توقف سوق البورصة. اعتمدت الدراسة على منهج نظري تحليلي لفحص مبادئ المحاسبة الإسلامية وعلاقتها بالشفافية، الحوكمة، والامتثال الشرعي، مع تقييم دورها في تعزيز الثقة بين المستثمرين وأصحاب المصلحة في بيئة مالية مضطربة. أظهرت النتائج أن تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية، مثل معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) يساهم في رفع مستويات الشفافية، المساءلة، والإفصاح المالي، ما يعزز فرص استعادة الثقة المالية. كما حددت الدراسة عدداً من التحديات المرتبطة بضعف الإطار التنظيمي، نقص الكفاءات، ضعف الثقافة المالية، والفساد والاضطرابات السياسية. واقترحت الدراسة حلولاً عملية، منها تطوير تشريعات داعمة، تفعيل الرقابة الشرعية، بناء القدرات عبر التدريب، والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة. وتخلص إلى أن المحاسبة الإسلامية تمثل أداة استراتيجية لتعزيز الاستقرار والثقة المالية في ليبيا.

الكلمات المفتاحية: محاسبة إسلامية؛ ثقة مالية؛ سوق بورصة ليبي

*المؤلف المراسل

¹ *Abdelbasset Salah Mohamed Alshukri, Academic Researcher in Accounting and Auditing: Libya, Alshukri2k2@gmail.com, <https://orcid.org/0009-0009-1781-2930>

² Magdy Abdelsalam Al-Nagar, Lecturer, Department of Accounting, College of Economics, Al-Marj – University of Benghazi: Libya, Magdyalngar84@gmail.com

Abstract :

This analytical and prospective theoretical study explores the role of Islamic accounting as a mechanism to enhance financial trust in Libya amid the suspension of the stock market. The study adopts a theoretical-analytical approach to examine the principles of Islamic accounting and their connection to transparency, governance, and Sharia compliance, while assessing their role in strengthening trust among investors and stakeholders in an unstable financial environment. Findings indicate that applying Islamic accounting standards, particularly those of AAOIFI, contributes to higher levels of transparency, accountability, and financial disclosure, thereby improving the prospects of restoring financial trust. However, the study highlights several challenges, including the absence of a robust regulatory framework, shortage of specialized expertise, weak financial literacy, corruption, and political instability. It recommends practical solutions such as developing supportive legislation, enhancing Sharia supervision, capacity-building through training, and drawing on successful international experiences. The study concludes that Islamic accounting offers a strategic tool to foster financial stability and trust in Libya.

Keywords: Islamic Accounting; Financial Trust; Libyan Stock Market

Cette étude théorique analytique et prospective examine le rôle de la comptabilité islamique comme mécanisme de renforcement de la confiance financière en Libye, dans un contexte de suspension du marché boursier. Elle adopte une approche théorique et analytique afin d'examiner les principes de la comptabilité islamique et leur lien avec la transparence, la gouvernance et la conformité à la charia, tout en évaluant leur contribution au renforcement de la confiance entre investisseurs et parties prenantes dans un environnement financier instable. Les résultats montrent que l'application des normes islamiques, notamment celles de l'AAOIFI, favorise une plus grande transparence, responsabilité et divulgation financière, renforçant ainsi les perspectives de restauration de la confiance. Cependant, plusieurs défis subsistent : absence de cadre réglementaire solide, pénurie de compétences spécialisées, faible culture financière, corruption et instabilité politique. L'étude recommande des solutions pratiques telles que le développement d'un cadre légal adapté, le renforcement du contrôle chariatique, la formation des compétences et l'inspiration des expériences internationales réussies.

Mots clés : Comptabilité islamique ; Confiance financière ; Marché boursier libyen

1- مقدمة الدراسة:

يشهد النظام المالي في الدول التي تواجه اضطراباً سياسياً واقتصادياً تحدياً كبيراً في المحافظة على مستوى مقبول من الثقة المالية بين المستثمرين وأطراف السوق، تلعب أسواق رأس المال دوراً محورياً في تخصيص الموارد وتمكين الشركات من الحصول على التمويل، وبالتالي فإن تعطل سوق البورصة يؤثر مباشرة على سيولة الأسواق، شفافية المعلومات، ووظائف المحاسبة والمراجعة، مما يستدعي البحث عن آليات بديلة أو مكتملة لتعزيز الثقة و الحوكمة المالية (Reuters, 2023). في حالة ليبيا تُظهر التقارير الدولية أن البيئة الاقتصادية والمالية لا تزال تتأثر بعوامل سياسية وهيكلية تعيق تنفيذ سياسات نقدية ومالية مستقرة، كما أن جهود إعادة تشغيل مؤسسات السوق وإعادة توحيد الإطار المؤسسي ما تزال تواجه تحديات تتعلق في الحوكمة والشفافية. إن ذلك يجعل المهنية والممارسات المحاسبية عاملاً حاسماً في إعادة بناء ثقة المستثمرين، سواء عبر التزام الشركات بمعايير التقارير المالية الدولية أو عبر تبني أطر متوافقة مع الضوابط الشرعية في حال اتجهت الجهات الفاعلة إلى أدوات تمويلية إسلامية (IMF, 2024; World Bank, 2025). تجدر الإشارة إلى أن المحاسبة الإسلامية ومواثيق الحوكمة المرتبطة بها (مثل معايير AAOIFI وإرشادات الجهات الرقابية الإسلامية) تضع تركيزاً مكثفاً على مبادئ الشفافية، المشاركة في المخاطر، والإنصاف التي قد تسهم في استعادة ثقة شرائح واسعة من الجمهور خصوصاً في المجتمعات ذات الارتباط الثقافي والديني بهذه القيم. كما أظهرت مراجعات أدبية ودراسات حديثة أن المنتجات والمؤسسات المالية الإسلامية شهدت نمواً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، مع مطالبة متزايدة بتحسين المعايير المحاسبية والحوكمة لتعزيز القابلية على المحاسبة والافصاح (LSEG, 2024; Menne, 2024). بناءً على ما سبق، تأتي هذه الدراسة لتستكشف بصورة نظرية وتحليلية إمكانية استثمار مبادئ وآليات المحاسبة الإسلامية كآلية لتعزيز الثقة المالية في بيئة ليبية تشهد توقفاً أو اضطراباً في عمل سوق البورصة، من خلال: (1) تحليل مبادئ المحاسبة الإسلامية وخصائصها البلاغية، (2) تقييم علاقتها بمفاهيم الشفافية و الحوكمة والامتثال الشرعي، و(3) استشراف كيف يمكن لهذه الآليات أن تدعم مهنة المحاسبة في ليبيا وتساعد في إعادة بناء ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة. وتشير الأدلة المؤسسية والأكاديمية إلى أن مثل هذا المسعى يتطلب توافراً بين المعايير المحاسبية الدولية والمحلية، وإطاراً تشريعياً راسخاً، وانخراطاً فعالاً للمؤسسات الرقابية والمهنية (AFI / ICD / مؤسسات دولية، 2024-2025).

2- الدراسات السابقة:

تناولت دراسة (Huet& et al, 2014) بعنوان:

"La finance islamique, gisement de croissance"

هدفت الدراسة إلى تحليل الأسس الشرعية والهيكلية للتمويل الإسلامي، وتقييم انتشاره الجغرافي، وتحديد التحديات والفرص المستقبلية المرتبطة به، مع التركيز على دورته في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والبنية التحتية والتأمين في الأسواق الناشئة واعتمدت الدراسة على منهجية تحليلية وصفية واستشرافية، حيث جمعت البيانات والمعلومات من خلال مراجعة الأدبيات المتخصصة والتقارير الدولية والإحصائيات الاقتصادية، بالإضافة إلى مقابلات مع خبراء ومتخصصين في مجال التمويل الإسلامي خلال عامي 2013 و 2014. كما استعرضت الدراسة التطور التاريخي واقتصادي للتمويل الإسلامي، مع

تحليل نماذج العقود الإسلامية مثل المراجعة والمشاركة والإجارة والصكوك وتوصلت الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي يشهد نمواً ملحوظاً لا سيما في منطقة الخليج وجنوب شرق آسيا وأفريقيا وأوروبا، وذلك بسبب توافقه مع القيم الأخلاقية وتوزيعه العادل للمخاطر. كما أبرزت الدراسة التحديات المتعلقة بالإطار التنظيمي والضرائب (مثل الزكاة) ونقص الكفاءات المتخصصة والصورة الذهنية المرتبطة بالدين. من بين التوصيات التي قدمتها الدراسة: تعزيز التعاون بين المؤسسات التقليدية والإسلامية، وتطوير منتجات تمويلية مبتكرة خاصة بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتأمين التكافلي، وتبني سياسات داعمة من الحكومات لتسهيل التمويل الإسلامي في الأنظمة المالية القائمة.

تناولت دراسة (Yatbaz & Çatıkkaş، 2019) بعنوان:

"İslami Muhasebe Standartlarının Türkiye'deki Katılım Bankalarında Uygulanabilirliği: Bir Alan Araştırması."

هدفت الدراسة إلى الكشف عن قابلية تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) في البنوك المشاركة في تركيا، وتقييم مستوى وعي العاملين في وحدات المحاسبة والتقارير المالية بهذه المعايير، بالإضافة إلى تحديد الصعوبات والفوائد المتوقعة من تطبيقها واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تصميم استبيان وزع على العاملين في وحدات المحاسبة والتقارير المالية في خمسة بنوك مشاركة في تركيا. بلغ حجم العينة 114 مشاركاً تم اختيارهم بطريقة العينة القصدية (Judgmental Sampling). تم استخدام برنامج SPSS لإجراء التحليل الإحصائي، بما في ذلك التحليل العاملي واختبارات الفروق (t-test) لفحص تأثير مستوى الوعي على إجابات المشاركين وأظهرت النتائج أن حوالي 58% من المشاركين ليس لديهم معرفة كافية بمعايير AAOIFI والمحاسبة الإسلامية. كما لم تظهر هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المشاركين بناءً على مستوى وعيهم بالمعايير فيما يتعلق بالعوامل المساعدة أو المعيقة أو الفوائد أو الأضرار المتوقعة من التطبيق. من بين أبرز النتائج أيضاً أن زيادة عدد البنوك الإسلامية ووجود اتجاه عالمي نحو التمويل الإسلامي يعتبران من أبرز العوامل المساعدة، بينما يعتبر نقص الوعي أبرز العوامل المعيقة وأوصت الدراسة بضرورة عقد دورات تدريبية للعاملين في البنوك المشاركة لزيادة وعيهم بالمعايير المحاسبية الإسلامية، كما دعت إلى تعديل الإطار التنظيمي المحلي لتسهيل تطبيق هذه المعايير، بما في ذلك تحديث تعريف المعايير المحاسبية ليشمل معايير المحاسبة الإسلامية (FFMS) إلى جانب المعايير المحاسبية التقليدية (TMS/TFRS).

(بعنوان: Çuhacı، 2023 تناولت دراسة)

Günümüz Finansal İstikrar Araçlarının İslami Finans İlkeleri Açısından Değerlendirilmesi

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية الاستقرار المالي وإسهامات الاقتصاد الإسلامي في تعزيز هذا الاستقرار، خاصة في ظل تزايد عدم الاستقرار المالي العالمي والأزمات الاقتصادية المتكررة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تحليل الأدبيات السابقة والأطر النظرية للاستقرار المالي والتمويل الإسلامي وكما استخدمت الدراسة مقارنة بين النظام المالي

التقليدي القائم على الفائدة والنظام الإسلامي القائم على المشاركة في المخاطرة والربح والخسارة. توصلت الدراسة إلى أن مبادئ التمويل الإسلامي، مثل تحريم الفائدة، والمشاركة في المخاطر، والمعاملات القائمة على الأصول الحقيقية، تساهم في تعزيز الاستقرار المالي وتقليل التعرض للأزمات. وأوصت الدراسة بدعم تطوير أدوات مالية إسلامية وتكثيف البحث في إمكاناتها لتحقيق استقرار مالي مستدام.

تناولت دراسة (Lemhishi & Mahaini, 2024) بعنوان:

"ASSESSING LIBYA'S FIRST SUKÜK: SHARĪ'AH COMPLIANCE AND FINANCIAL VIABILITY."

هدفت الدراسة إلى تقييم أول إصدار للصكوك في ليبيا من منظورين رئيسيين: مدى امتثال هذه الصكوك لأحكام الشريعة الإسلامية ومدى توافقها مع النظام القانوني الليبي، بالإضافة إلى تقييم مدى كفاءة الإفصاحات المالية المقدمة فيما يتعلق بجذوى إصدار الصكوك واعتمدت الدراسة على منهجية دراسة حالة نوعية، حيث تم تصميم نموذج تقييم مخصص يشمل النقاط الرئيسية والفرعية المتعلقة بالإفصاح والامتثال الشرعي وأظهرت النتائج وجود مشكلات محتملة في الامتثال للشريعة الإسلامية في إصدار الصكوك، إلى جانب وجود فجوات كبيرة في الإفصاح عن الجوانب المالية الرئيسية المتعلقة بالمصدر والمشروع، مما قد يعيق قدرة أصحاب المصلحة على فهم جذوى الإصدار بشكل شامل وخلصت الدراسة إلى تطوير إطار مقترح للإفصاحات الشرعية والمالية يمكن تطبيقه على عروض الصكوك الأخرى في ليبيا، كما أوصت بتعزيز المتطلبات التنظيمية المستقبلية لإصدارات الصكوك لضمان الإفصاح الكامل عن الجذوى المالية والامتثال التام للشريعة الإسلامية.

تناولت دراسة (Aljadi & et al, 2025) بعنوان:

" Cultural Dynamics of Islamic Banking in Libya: Overcoming Regulatory Fragmentation and Enhancing Financial Literacy."

هدفت الدراسة إلى تحليل مدى تكامل الصيرفة الإسلامية في ليبيا، مع التركيز على الملاءمة الثقافية، والتحديات التنظيمية، والأثر الاقتصادي واعتمدت الدراسة على منهج نوعي، حيث تم جمع البيانات من خلال المقابلات مع أصحاب المصلحة، ودراسات حالة من ماليزيا والإمارات، وتحليل السياسات لتقييم العوامل المؤثرة في تبني الصيرفة الإسلامية في ليبيا وأظهرت النتائج أن الصيرفة الإسلامية تتماشى مع القيم الاجتماعية والثقافية الليبية، لكن عدم الاتساق التنظيمي وضعف الثقافة المالية يعيقان انتشارها. كما أكدت النتائج أن منتجات التمويل الأصغر المتوافقة مع الشريعة تعزز الشمول المالي، خاصة في المناطق الريفية وغير المخدومة، لكن البنية التحتية المصرفية الرقمية لا تزال غير متطورة وخلصت الدراسة إلى توصيات عملية تشمل إنشاء هيئة شرعية مركزية، وتنفيذ برامج مستهدفة للثقافة المالية، والاستثمار في حلول التكنولوجيا المالية الإسلامية.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تتميز الدراسة الحالية بعدة جوانب تجعلها تسد فراغاً مهماً في الأدبيات العلمية المتعلقة بالحاسبة والتمويل الإسلامي في ليبيا ، فبينما ركزت الأبحاث السابقة على التمويل الإسلامي بشكل عام وانتشاره الجغرافي، أو على قابلية تطبيق المعايير المحاسبية

الإسلامية في البنوك، أو على دور التمويل الإسلامي في تعزيز الاستقرار المالي، أو تقييم إصدارات الصكوك من منظور الامتثال الشرعي والكفاءة المالية، أو تحليل الصيرفة الإسلامية من منظور ثقافي وتنظيمي، فإن هذه الدراسات لم تتناول بشكل مباشر الدور الذي يمكن أن تلعبه الحاسبة الإسلامية كأداة لتعزيز الثقة المالية في سياق انقطاع سوق البورصة الليبي، وهو الوضع الراهن الذي يفرض تحديات فريدة على النظام المالي المحلي والفجوة البحثية التي تعالجها الدراسة الحالية تكمن في غياب بحوث تربط بين تطبيق المبادئ الحاسبية الإسلامية وتعزيز الثقة المالية عند غياب الأسواق المالية التقليدية، مثل البورصة، والتي تعد مؤشرًا رئيسيًا على الاستقرار المالي والسيولة، معظم الدراسات السابقة ركزت على الجوانب التنظيمية أو الامتثال الشرعي أو التعليم المالي والثقافي، لكنها لم تربط بين الحاسبة الإسلامية ومعالجة تداعيات توقف سوق البورصة على الثقة بين المستثمرين وأصحاب المصلحة، وهو ثغرة معرفية مهمة تحتاج إلى تحليل واستشراف علمي وكما تتميز الدراسة الحالية بمنهجية نظرية تحليلية واستشرافية، تمكّنها من دمج الأدبيات السابقة مع الرؤى المستقبلية لتقديم تصور شامل لكيفية استثمار أدوات الحاسبة الإسلامية في تعزيز الاستقرار المالي والثقة السوقية في ظل غياب البورصة. في المقابل، الدراسات السابقة كانت تركز إما على وصف وتحليل محلي محدد، أو على حالات بعينها، أو على أطر اقتصادية عامة، ولم تقدم مقارنة استشرافية تجمع بين الجانب النظري والتطبيقات المحلي ضمن ظروف استثنائية مثل توقف السوق المالية ونقاط القوة في الدراسة تكمن في قدرتها على سد هذه الفجوة المعرفية، وطرح توصيات عملية لتعزيز الثقة المالية في ليبيا، وتقديم رؤية مستقبلية قد تساعد صناع القرار والمؤسسات المالية على التعامل مع الأزمة. أما نقاط الضعف المحتملة فتتعلق بطبيعة الدراسة النظرية التي قد تفتقر إلى بيانات ميدانية مباشرة، إلا أن المنهج الاستشرافي يعوّض ذلك بتقديم رؤية شاملة ومتكاملة للواقع المالي الليبي المحتمل في ظل توقف البورصة.

3- مشكلة الدراسة:

يعاني النظام المالي الليبي من توقف سوق البورصة، مما أدى إلى تراجع الثقة المالية لدى المستثمرين وأصحاب المصلحة وظهور حالة من عدم اليقين حول استقرار الأسواق المحلية. وعلى الرغم من وجود مبادئ الحاسبة الإسلامية وأدواتها التي يمكن أن تساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة وتوزيع المخاطر بعدالة، إلا أن هناك نقصًا في الدراسات التي تبحث في كيفية توظيف هذه المبادئ لتعزيز الثقة المالية في هذا السياق الاستثنائي. هذا الفراغ المعرفي يضع المؤسسات المالية وصناع القرار أمام تحدٍ كبير يتمثل في عدم وجود آليات علمية واستشرافية لتطبيق الحاسبة الإسلامية كوسيلة لتعزيز الثقة المالية في غياب البورصة، مما يجعل الحاجة إلى دراسة تحليلية نظرية واستشرافية واضحة وملحة وتبثق مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن للحاسبة الإسلامية أن تُستخدم كآلية لتعزيز الثقة المالية في ليبيا في ظل توقف سوق البورصة؟

وبناء على التساؤل الرئيسي يتم اشتقاق التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما المبادئ الحاسبية الإسلامية التي يمكن تطبيقها لتعزيز الشفافية والمساءلة في النظام المالي الليبي؟
2. كيف تؤثر هذه المبادئ في تعزيز الثقة بين المستثمرين وأصحاب المصلحة في غياب سوق البورصة؟
3. ما العقبات والتحديات التي قد تواجه تطبيق الحاسبة الإسلامية في ظل توقف السوق المالية الليبية؟

4. ما الإجراءات والسياسات المقترحة التي يمكن اعتمادها للاستفادة من المحاسبة الإسلامية كأداة لتعزيز الاستقرار المالي والثقة السوقية؟

5. كيف يمكن الاستفادة من التجارب الدولية في تطبيق المحاسبة الإسلامية لتعزيز الثقة المالية في سياق الأزمة الليبية؟

4- فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: تطبيق مبادئ المحاسبة الإسلامية يساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات المالية الليبية.

الفرضية الثانية: التزام المؤسسات بمعايير AAOIFI يؤدي إلى تعزيز الثقة بين المستثمرين وأصحاب المصلحة.

الفرضية الثالثة: ضعف الإطار التشريعي يمثل عقبة أمام تطبيق المحاسبة الإسلامية كآلية لتعزيز الثقة المالية.

الفرضية الرابعة: يمكن الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة لتطوير إطار ليبي خاص بالمحاسبة الإسلامية.

5- أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على المبادئ المحاسبية الإسلامية التي يمكن تطبيقها لتعزيز الشفافية والمساءلة في النظام المالي الليبي.
2. تحليل دور المحاسبة الإسلامية في تعزيز الثقة بين المستثمرين وأصحاب المصلحة في ظل توقف سوق البورصة.
3. استكشاف العقبات والتحديات التي تواجه تطبيق المحاسبة الإسلامية في الظروف المالية الحالية لليبي.
4. اقتراح إجراءات وسياسات عملية لتوظيف المحاسبة الإسلامية كأداة لتعزيز الاستقرار المالي والثقة السوقية.
5. الاستفادة من التجارب الدولية في تطبيق المحاسبة الإسلامية لتقديم توصيات قابلة للتطبيق في السياق الليبي.

6- أهمية الدراسة:

تم تقسيم أهمية الدراسة إلى شقين هما:

أولاً: الأهمية العلمية

تكتسب الدراسة أهميتها العلمية من مساهمتها في سد الفجوة المعرفية المتعلقة بدور المحاسبة الإسلامية في تعزيز الثقة المالية في ظل توقف سوق البورصة الليبي وفهي تضيف إلى الأدبيات البحثية تحليلاً نظرياً واستشرافياً لكيفية توظيف المبادئ المحاسبية الإسلامية لتعزيز الشفافية والمساءلة وتوزيع المخاطر بطريقة عادلة، كما تقدم إطاراً مفاهيمياً متكاملًا يمكن أن يُستند إليه في الدراسات المستقبلية حول تطبيق المحاسبة الإسلامية في الأسواق المالية غير المستقرة أو المتوقفة.

ثانياً: الأهمية العملية

تتمثل الأهمية العملية للدراسة في تقديم توصيات وإجراءات ملموسة يمكن أن تساعد المؤسسات المالية وصناع القرار في ليبيا على تعزيز الثقة المالية في غياب البورصة وكما تساهم في توجيه السياسات المالية نحو الاستفادة من أدوات المحاسبة

الإسلامية لتقوية الاستقرار المالي وتحسين مستوى الشفافية والإفصاح المالي، وبالتالي دعم الاستثمار والشمول المالي، خاصة في بيئة تواجه تحديات كبيرة نتيجة توقف السوق المالية التقليدية.

7- مصطلحات الإجرائية للدراسة:

1. المحاسبة الإسلامية

هي نظام محاسبي يلتزم بالمبادئ الشرعية الإسلامية، ويهدف إلى توفير معلومات مالية تساعد في اتخاذ قرارات تتوافق مع الشريعة، مع التركيز على العدالة والمساءلة الاجتماعية (AAOIFI, 2023).

2. الثقة المالية

تشير إلى مستوى الاطمئنان الذي يشعر به الأفراد والمستثمرون تجاه استقرار النظام المالي، وقدرته على توفير بيئة آمنة للاستثمار والتعاملات المالية (Brydan, 2023).

3. البورصة الليبية

السوق المالية الرسمية في ليبيا، والتي توقفت عن العمل، مما أثر على قدرة الأفراد والمؤسسات على الاستثمار وتداول الأوراق المالية (World Bank, 2020).

4. المؤسسات المالية الإسلامية

هي مؤسسات مالية تعمل وفقاً للمبادئ الشرعية، وتقدم خدمات مالية تتوافق مع الشريعة الإسلامية، مثل البنوك الإسلامية وشركات التأمين التكافلي (AAOIFI, 2023).

5. الامتثال الشرعي

عملية التأكد من أن الأنشطة المالية والمعاملات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويشمل ذلك الرقابة الشرعية والإفصاح عن المعلومات المالية (AAOIFI, 2023).

8- منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج النظري التحليلي الاستشرافي، لما يوفره من إمكانية دراسة الظواهر المالية غير المستقرة مثل توقف سوق البورصة الليبي، وتحليل المبادئ المحاسبية الإسلامية كآلية لتعزيز الثقة المالية في ظل غياب الأسواق المالية التقليدية وتستند الدراسة إلى مراجعة الأدبيات الحديثة المتعلقة بالمحاسبة الإسلامية، والثقة المالية وأسواق المال في ليبيا والدول المشابهة،

بهدف استخلاص المفاهيم الأساسية والعوامل المؤثرة والفرص والتحديات المرتبطة بتطبيق المحاسبة الإسلامية في هذا السياق. كما يسهم المنهج الاستشرافي في استشراف أثر تطبيق هذه المبادئ على تعزيز الثقة المالية مستقبلاً، من خلال دراسة التجارب الدولية وتحليل التحديات المحتملة وإمكانيات الحلول العملية في السوق الليبي وتعتمد الدراسة على مصادر ثانوية متنوعة تشمل المراجع الأكاديمية الحديثة من مكنتات رقمية عالمية، والتقارير الدولية والإحصاءات الاقتصادية المتعلقة بالبورصة الليبية والمؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى الدراسات السابقة التي تناولت تطبيق المحاسبة الإسلامية في الأسواق غير التقليدية. ويستخدم التحليل الوصفي والاستنتاجي لمقارنة المبادئ المحاسبية الإسلامية بالمعايير التقليدية وتقييم أثرها على تعزيز الشفافية والمساءلة والثقة المالية، مع التركيز على تقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق لتعزيز الاستقرار المالي والثقة السوقية في ليبيا.

9- حدود الدراسة:

أولاً: الحدود المكانية

تركز الدراسة على المؤسسات المالية الليبية والأسواق المالية المحلية المتأثرة بتوقف سوق البورصة.

ثانياً: الحدود الزمنية

تغطي الدراسة الفترة الراهنة والمستشرف المستقبل بعد توقف البورصة، مع الاعتماد على البيانات والمراجع الحديثة حتى عام 2025.

ثالثاً: الحدود المفهومية

تقتصر الدراسة على المبادئ المحاسبية الإسلامية وأدواتها المتعلقة بالشفافية والمساءلة وتعزيز الثقة المالية وتركز على تطبيق هذه المبادئ في غياب السوق المالية التقليدية، دون التطرق إلى جوانب التمويل الإسلامي الأخرى إلا إذا كانت مرتبطة مباشرة بالثقة المالية.

رابعاً: الحدود المنهجية

تعتمد الدراسة على المنهج النظري التحليلي الاستشرافي وتعتمد على المصادر الثانوية مثل المراجع الأكاديمية الحديثة، والتقارير الدولية، والإحصاءات الاقتصادية، والدراسات السابقة، لا تشمل الدراسة بحثاً ميدانية أو جمع بيانات أولية عبر استبيانات أو مقابلات، إذ يقتصر البحث على تحليل الموجود واستشراف التطبيقات المحتملة للمحاسبة الإسلامية في السياق الليبي.

10- مسار الدراسة:

تم تقسيم مسار الدراسة إلى خمسة مباحث كالتالي:

1. المبادئ المحاسبية الإسلامية وتعزيز الشفافية والمساءلة

2. دور المحاسبة الإسلامية في تعزيز الثقة المالية
3. العقبات والتحديات أمام تطبيق المحاسبة الإسلامية
4. الإجراءات والسياسات المقترحة لتعزيز الاستقرار المالي
5. التجارب الدولية وتطبيقاتها على السياق الليبي

10-1 المبادئ المحاسبية الإسلامية وتعزيز الشفافية والمساءلة

تقوم المحاسبة الإسلامية على مبادئ شرعية وأخلاقية مستمدة من الشريعة الإسلامية، حيث تشكل العدالة والشفافية والمساءلة قيمًا أساسية في بناء النظام المالي، إذ لا تقتصر على مجرد تجنب الربا أو الغرر، بل تمتد لتشمل التزام المؤسسات بتحقيق مقاصد الشريعة في حماية الحقوق وتحقيق المصلحة العامة وتُعد هذه المبادئ ضمانًا لتعزيز ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة، خصوصًا في بيئات مالية مضطربة مثل الحالة الليبية (Abdulrahman & et al 2024) وقد برزت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) باعتبارها مرجعًا رئيسيًا لوضع معايير محاسبية شرعية متكاملة، حيث تبين أن المؤسسات التي تعتمد هذه المعايير تحقق مستويات أعلى من الشفافية والإفصاح، وخاصة في ما يتعلق بتقارير الحوكمة الشرعية والإفصاح عن أنشطة الالتزام بالشريعة (Albarrak & El-Halaby, 2019)، هذا الالتزام يعزز مصداقية البيانات المالية ويمنح أصحاب المصلحة قدرة أكبر على تقييم الوضع المالي للمؤسسة وكما تشير الأدبيات الحديثة إلى أن الإفصاح الشرعي لا يقتصر على البيانات المالية، بل يشمل أيضًا أبعادًا غير مالية مثل الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، وجودة الرقابة الشرعية، وتوضيح الأثر الأخلاقي للأنشطة الاقتصادية، وهو ما يُنظر إليه من قبل المستثمرين كمؤشر جوهري على مصداقية المؤسسة وشفافيتها (Abdulrahman & et al 2024) ومن جانب آخر، يؤكد أن أحد أبرز التحديات التي تواجه تطبيق المحاسبة الإسلامية يكمن في ضعف الكفاءات الفنية والاختلاف في فهم وتفسير المعايير الشرعية المحاسبية، مما يؤدي إلى تفاوت في مستوى الإفصاح بين المؤسسات المالية الإسلامية (Qimiyatussa'adah & Sayeed, 2024). كما أن محدودية وعي بعض المؤسسات بالمبادئ الإسلامية الصحيحة يؤدي إلى ضعف المساءلة وعدم الاستفادة الكاملة من أدوات المحاسبة الإسلامية في تعزيز الثقة المالية. وتُظهر التجارب التطبيقية أن استخدام نظم معلومات محاسبية متوافقة مع الشريعة يساهم بشكل فعال في رفع جودة الإفصاح المالي والشرعي، ويضمن تسجيل المعاملات بدقة ووقت مناسب، مما يعزز من الشفافية والمساءلة ويزيد ثقة المستثمرين في المؤسسات المالية (Albarrak & El-Halaby, 2019). في ضوء ما سبق، فإن تطبيق المبادئ المحاسبية الإسلامية في السياق الليبي يمكن أن يشكل وسيلة لتعويض غياب الشفافية الناتج عن توقف سوق البورصة، من خلال تقديم إفصاح مالي وشرعي متكامل يعزز ثقة المستثمرين ويعيد بناء المصداقية في البيئة المالية المحلية.

10-2 دور المحاسبة الإسلامية في تعزيز الثقة المالية

تُعد المحاسبة الإسلامية من الأدوات الأساسية في بناء الثقة المالية بين المستثمرين وأصحاب المصلحة، خاصة في البيئات المالية غير المستقرة مثل الحالة الليبية، حيث توقف سوق البورصة وتستند المحاسبة الإسلامية إلى مبادئ شرعية تهدف إلى تحقيق العدالة والشفافية والمساءلة، مما يعزز من مصداقية المعلومات المالية ويسهم في استقرار النظام المالي وتشير الدراسات إلى أن تطبيق معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) يسهم بشكل كبير في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات المالية الإسلامية، يُظهر البحث الذي أُجري على البنوك الإسلامية أن تبني هذه المعايير يُحسن من جودة الإفصاح المالي ويُعزز من أداء المؤسسات (Elhalaby & et al 2023). كما يُلاحظ أن هذه المعايير تسهم في تقليل التلاعب المالي وتعزز من الحوكمة الرشيدة، مما يزيد من ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة (Ben Abdallah & Bahloul 2021) في السياق الليبي، تُعتبر المحاسبة الإسلامية أداة فعالة لتعويض غياب سوق البورصة، حيث يُمكن للمؤسسات المالية تطبيق معايير AAOIFI لتقديم معلومات مالية شفافة وموثوقة، مما يُساعد في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتشير التقارير إلى أن تعزيز الشفافية والإفصاح المالي يسهم في تحسين بيئة الأعمال ويُعزز من ثقة المستثمرين في السوق الليبي (World Bank, 2020) وعلاوة على ذلك، يُلاحظ أن تطبيق المحاسبة الإسلامية يساهم في تعزيز المساءلة داخل المؤسسات المالية، حيث يُلزمها بالكشف عن المعلومات المتعلقة بالأنشطة المالية والشرعية، مما يسهم في حماية حقوق أصحاب المصلحة ويُعزز من استقرار النظام المالي (Ben Mansour, 2013) وبناءً على ما سبق، يُمكن القول إن المحاسبة الإسلامية تُعد أداة استراتيجية في تعزيز الثقة المالية داخل النظام المالي الليبي، خاصة في ظل التحديات الحالية ومن خلال تطبيق معايير AAOIFI، يُمكن للمؤسسات المالية تعزيز الشفافية والمساءلة، مما يسهم في جذب الاستثمارات وتحقيق الاستقرار المالي.

10-3 العقبات والتحديات أمام تطبيق المحاسبة الإسلامية

تواجه ليبيا تحديات كبيرة في تطبيق المحاسبة الإسلامية، تتراوح بين القضايا التنظيمية والقانونية، ونقص الكفاءات المتخصصة، وضعف الثقافة المالية، مما يؤثر سلباً على تحقيق الشفافية والثقة المالية وهذا التحديات والعقبات هي :

1. الإطار التنظيمي والقانوني

من أبرز العقبات التي تعترض تطبيق المحاسبة الإسلامية في ليبيا هو غياب إطار قانوني موحد يدعم هذا التوجه. تشير الدراسات إلى أن التشريعات الحالية غير متوافقة بشكل كامل مع متطلبات المحاسبة الإسلامية، مما يؤدي إلى صعوبة في تطبيق المعايير الشرعية بفعالية (Elhalaby et al., 2023).

2. نقص الكفاءات المتخصصة

تُعتبر قلة الكفاءات المتخصصة في المحاسبة الإسلامية من التحديات الرئيسية وتشير الأبحاث إلى أن المؤسسات المالية في ليبيا تعاني من نقص في الخبرات والمهارات اللازمة لتطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية بشكل صحيح، مما يؤثر على جودة الإفصاح المالي (Alghamati et al., 2024).

3. ضعف الثقافة المالية

تلعب الثقافة المالية دورًا مهمًا في فهم وتطبيق الحاسبة الإسلامية. تشير الدراسات إلى أن ضعف الوعي المالي بين الأفراد والمؤسسات في ليبيا يُعد من العوامل التي تعيق تطبيق الحاسبة الإسلامية بفعالية، مما يؤدي إلى قلة الثقة في النظام المالي (Baej & Worthington, 2014).

4. الفساد الإداري والسياسي

يُعد الفساد الإداري والسياسي من أبرز التحديات التي تواجه تطبيق الحاسبة الإسلامية في ليبيا وتشير التقارير إلى أن الفساد المستشري في المؤسسات الحكومية والخاصة يُضعف من قدرة النظام المالي على تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية، مما يؤدي إلى تآكل الثقة في النظام المالي (Transparency International, 2024).

5. تأثيرات النزاعات السياسية والأمنية

تؤثر النزاعات السياسية والأمنية المستمرة في ليبيا على استقرار النظام المالي، مما يُعيق تنفيذ الإصلاحات اللازمة لتطبيق الحاسبة الإسلامية و تشير الدراسات إلى أن البيئة السياسية غير المستقرة تُعد من العوامل التي تُعطل تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية بشكل فعال (Elhalaby et al., 2023).

9-4 الإجراءات والسياسات المقترحة لتعزيز الاستقرار المالي

تُعد الحاسبة الإسلامية أداة استراتيجية لتعزيز الاستقرار المالي والثقة السوقية في ليبيا، خاصة في ظل التحديات الراهنة ومن خلال توظيف المبادئ المحاسبية الإسلامية، يُمكن تحقيق الشفافية والمساءلة، مما يُساهم في استقرار النظام المالي وهذه الإجراءات والسياسات المقترحة هي :

1. تطوير الإطار التنظيمي والتشريعي

من الضروري تطوير إطار تنظيمي وتشريعي يدعم تطبيق الحاسبة الإسلامية. تشير الدراسات إلى أن غياب التشريعات الخاصة بالحاسبة الإسلامية يُعيق تطبيق المعايير الشرعية بفعالية لذلك، يُوصى بتطوير قوانين وتشريعات تُنظم عمل المؤسسات المالية الإسلامية وتُحدد معايير المحاسبة والإفصاح المالي (Belal & Hassan, 2015).

2. تفعيل الرقابة الشرعية

تُعتبر الرقابة الشرعية من العناصر الأساسية لضمان التزام المؤسسات المالية بالمعايير الشرعية. تشير الأبحاث إلى أن تفعيل دور لجان الرقابة الشرعية يُساهم في تعزيز ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة لذلك، يُوصى بتفعيل دور لجان الرقابة الشرعية وتوفير التدريب اللازم لأعضائها (Elhalaby et al., 2023).

3. تحسين الإفصاح المالي والشفافية

يُعد تحسين الإفصاح المالي والشفافية من العوامل الرئيسية لتعزيز الثقة في النظام المالي. تشير الدراسات إلى أن تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية يُسهم في تحسين جودة الإفصاح المالي لذلك، يُوصى بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية وتعزيز ثقافة الإفصاح والشفافية داخل المؤسسات المالية (Abdulrahman et al., 2024).

4. برامج التدريب وبناء القدرات

تُعتبر برامج التدريب وبناء القدرات من الأدوات الفعّالة لتعزيز تطبيق المحاسبة الإسلامية. تشير التقارير إلى أن تدريب العاملين في المؤسسات المالية على مبادئ المحاسبة الإسلامية يُسهم في تحسين جودة الأداء المالي لذلك، يُوصى بتطوير برامج تدريبية متخصصة في المحاسبة الإسلامية وتوفيرها للعاملين في المؤسسات المالية (Islamic Development Bank Institute, 2024).

5. الاستفادة من التجارب الدولية

يُمكن الاستفادة من التجارب الدولية في تطبيق المحاسبة الإسلامية لتطوير النظام المالي في ليبيا. تشير الدراسات إلى أن تبني معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) يُسهم في تعزيز استقرار النظام المالي لذلك، يُوصى بتبني معايير AAOIFI وتكييفها بما يتناسب مع البيئة المالية الليبية (Islamic Financial Services Board, 2025).

10-5 التجارب الدولية وتطبيقاتها على السياق الليبي

تُعد التجارب الدولية في تطبيق المحاسبة الإسلامية مصدراً هاماً لاستخلاص الدروس ولتوصيات الدراسة التي يمكن تكييفها وتطبيقها في ليبيا لتعزيز الثقة المالية والاستقرار المالي وهي :

1. التجربة الماليزية – الريادة في بناء الإطار الشامل للمحاسبة الإسلامية

انطلقت التجربة الماليزية منذ أوائل التسعينات عبر تأسيس مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) والبنك المركزي الماليزي (Bank Negara Malaysia) اللذين وضعاً أطراً تشريعية ومعيارية متكاملة للمؤسسات المالية الإسلامية وتتميز التجربة الماليزية بتبنيها نهج التكامل بين التشريع، التعليم، والتطبيق المحاسبي، مما مكّنها من تحقيق توازن بين الامتثال الشرعي والممارسات المالية الحديثة.

أهم مميزاتهما (Zenbela& et al, 2022):

إصدار معايير وطنية للمحاسبة الإسلامية بالتعاون مع هيئة AAOIFI.

تأسيس لجان رقابة شرعية مركزية ملزمة لكل مؤسسة مالية.

توفير برامج تدريبية مستمرة للعاملين في القطاع المالي.

تطبيق متكامل لأنظمة الإفصاح والشفافية.

وقد أسهم ذلك في جعل ماليزيا نموذجًا عالميًا في الثقة المالية والاستقرار المصرفي الإسلامي.

● إمكانية الاستفادة في ليبيا:

تطبيق نموذج ماليزي مصغر يقوم على إنشاء هيئة وطنية للرقابة الشرعية والمحاسبية تتولى الإشراف على المعايير، وبناء منظومة تدريب وتأهيل مهني محلي للمحاسبين الشرعيين.

2. التجربة الإماراتية – الشفافية والإفصاح المالي المتقدم

تركّز التجربة الإماراتية على تعزيز الشفافية والإفصاح المالي من خلال التزام المؤسسات المالية الإسلامية بمعايير AAOIFI وتحت إشراف المصرف المركزي الإماراتي.

تتبني الإمارات مبدأ "الشفافية كأداة لجذب الثقة والاستثمار"، حيث فرضت على المؤسسات المالية الإسلامية تقديم تقارير إفصاح شرعي سنوية مدققة من لجان مستقلة.

ومن أبرز نتائج هذه التجربة (Elhalaby et al., 2023):

زيادة ثقة المستثمرين الدوليين في المصارف الإسلامية الإماراتية.

تقليل فجوات المعلومات وتحسين جودة التقارير المالية.

● إمكانية الاستفادة في ليبيا:

اعتماد نظام إفصاح موحد للمؤسسات المالية الإسلامية في ليبيا، يُلزمها بإصدار تقارير سنوية تجمع بين البيانات المالية والتقارير الشرعية، مما يُعزز الشفافية والثقة السوقية.

3. التجربة السعودية – بناء الكفاءات وتطوير الحوكمة الشرعية

تميزت التجربة السعودية بالتركيز على الجانب البشري والحوكمة الشرعية، من خلال إنشاء هيئة المحاسبين القانونيين السعوديين (SOCPA) التي وضعت أطراً محاسبية متوافقة مع الشريعة، وتطوير برامج تدريبية لتأهيل المحاسبين والمراجعين الشرعيين وكما تبنت المملكة منهجاً تدريجياً في مواءمة المعايير الدولية مع المعايير الشرعية لتفادي فجوات التطبيق (Abdulrahman et al., 2024).

● إمكانية الاستفادة في ليبيا:

تطبيق استراتيجية سعودية مبسطة من خلال إنشاء مركز وطني لتأهيل المحاسبين في الحاسبة الإسلامية، يتولى تنظيم الدورات والاختبارات المهنية بالتعاون مع الجامعات والمؤسسات المالية.

4. التجربة التركية – تفعيل الرقابة الشرعية المؤسسية

تُعتبر تركيا من الدول التي نجحت في تفعيل الرقابة الشرعية على المؤسسات المالية الإسلامية وتشير الأبحاث إلى أن تركيا قامت بتطوير آليات فعّالة للرقابة الشرعية، مما ساهم في تعزيز الثقة في النظام المالي أبرز ملامح تجربتها (Islamic Development Bank Institute, 2024):

تأسيس مجلس التنسيق للمؤسسات المالية المشاركة لتنظيم أعمال البنوك الإسلامية.
تفعيل نظام رقابة شرعية مزدوج (داخلي وخارجي) لضمان التزام البنوك بالمعايير الإسلامية.
اعتماد مبدأ الإفصاح المتكامل في تقاريرها السنوية.

● إمكانية الاستفادة في ليبيا:

إنشاء نظام رقابة شرعية مزدوج داخل المؤسسات المالية الليبية، بحيث تُراجع العمليات المالية من قبل لجنة داخلية وهيئة رقابية عليا، بما يعزز الشفافية والمساءلة.

5. التجربة الأردنية – التشريع والتنظيم المالي الإسلامي

تُظهر التجربة الأردنية أهمية الإطار التشريعي الداعم للمحاسبة الإسلامية وفقد البنك المركزي الأردني تعليمات خاصة بالمصارف الإسلامية تضمنت إلزامية وجود هيئات رقابة شرعية داخلية، وتبني معايير AAOIFI في التقارير المالية وكما أصدرت الحكومة قانوناً يُعترف بالمحاسبة الإسلامية ضمن النظام المالي الوطني. (Islamic Financial Services Board, 2025).

● إمكانية الاستفادة في ليبيا:

صياغة تشريعات وطنية صريحة تُقر المحاسبة الإسلامية ضمن النظام المالي الليبي، وتُحدد مسؤوليات الجهات الرقابية والشرعية بدقة.

ويرى الباحثان إيضاح من تحليل هذه التجارب أن نجاح تطبيق المحاسبة الإسلامية يعتمد على توافر ثلاثة عناصر أساسية:

1. إطار تشريعي وتنظيمي داعم.

2. كوادر بشرية مؤهلة ومستمرة التدريب.

3. شفافية وإفصاح مالي وشرعي متكامل.

وفي ضوء الواقع الليبي، يمكن استشراف ثلاثة سيناريوهات محتملة لتطبيق التجارب الدولية:

السيناريو المتفائل: تبني نموذج ماليزي-إماراتي شامل يقود إلى استعادة الثقة المالية.

السيناريو الواقعي: تطبيق تدريجي لبعض الممارسات مع تحديات مؤسسية.

السيناريو المتحفظ: بقاء الجهود محدودة دون إطار تشريعي واضح.

11- نتائج الدراسة:

استناداً إلى ما سبق، توصل الباحثان إلى الاستنتاجات التالية:

1. المحاسبة الإسلامية كبديل فعال: في ظل توقف سوق البورصة الليبي، يمكن اعتماد المحاسبة الإسلامية كآلية بديلة أو مكملّة لتعزيز الثقة المالية من خلال مبادئها القائمة على الشفافية والمساءلة والعدالة.

2. تعزيز الشفافية والإفصاح: تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية (مثل معايير AAOIFI) يساهم في تحسين جودة الإفصاح المالي والشرعي، مما يعزز مصداقية البيانات المالية ويثير ثقة المستثمرين.

3. التحديات الرئيسية: تواجه ليبيا تحديات كبيرة في تطبيق المحاسبة الإسلامية، تشمل:

- غياب إطار تنظيمي وتشريعي متكامل.
- نقص الكفاءات المتخصصة في المجال.
- ضعف الثقافة المالية والوعي بالمبادئ الإسلامية.
- تأثير الفساد والنزاعات السياسية والأمنية.

4. الحاجة إلى سياسات وإجراءات عملية: لتعزيز الاستقرار المالي، يجب:

- تطوير إطار قانوني يدعم المحاسبة الإسلامية.
- تفعيل دور الرقابة الشرعية.
- تحسين جودة الإفصاح المالي.
- بناء القدرات عبر برامج تدريبية متخصصة.
- الاستفادة من التجارب الدولية (مثل ماليزيا والإمارات والسعودية).

5. الدور الاستشرافي: الدراسة تقدم رؤية مستقبلية حول كيفية استثمار أدوات المحاسبة الإسلامية لتعويض غياب سوق البورصة، مما يساهم في استعادة الثقة المالية وجذب الاستثمارات.

6. سد فجوة معرفية: هذه الدراسة تسد فراغاً في الأدبيات الأكاديمية من خلال ربط المحاسبة الإسلامية بتعزيز الثقة المالية في بيئة غير مستقرة مثل ليبيا، مع تقديم إطار نظري وتحليلي يمكن البناء عليه في بحوث مستقبلية.

12-توصيات الدراسة:

استناداً إلى نتائج الدراسة، تم وضع التوصيات التالية:

1. تطوير إطار تنظيمي وتشريعي متكامل:

- وضع قوانين وتشريعات واضحة تدعم تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية (مثل معايير AAOIFI) وتضمن الامتثال الشرعي.

- إنشاء هيئة رقابية متخصصة للإشراف على تطبيق هذه المعايير في المؤسسات المالية الإسلامية.

2. تعزيز الكفاءات المتخصصة:

- تطوير برامج تدريبية متخصصة في المحاسبة الإسلامية للمحاسبين والمراجعين والعاملين في القطاع المالي.
- التعاون مع مؤسسات دولية مثل البنك الإسلامي للتنمية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) لبناء القدرات المحلية.

3. رفع مستوى الثقافة المالية والوعي:

- تنظيم حملات توعوية للمستثمرين والمؤسسات حول أهمية المحاسبة الإسلامية ومبادئها.
- إدراج مواد تعليمية حول التمويل والمحاسبة الإسلامية في المناهج الجامعية والبرامج التعليمية.

4. مكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة:

- تفعيل آليات الرقابة الشرعية والداخلية لضمان الشفافية والمساءلة.
- تعزيز دور التدقيق الداخلي والخارجي للكشف عن أي مخالفات مالية أو شرعية.

5. تحسين جودة الإفصاح المالي والشرعي:

- إلزام المؤسسات المالية بالإفصاح الكامل عن جميع المعاملات والأنشطة المالية وفقاً للمعايير الإسلامية.
- توحيد نماذج التقارير المالية والشرعية لضمان الوضوح وسهولة المقارنة.

6. الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة:

- دراسة نماذج ناجحة مثل ماليزيا والإمارات والسعودية في تطبيق المحاسبة الإسلامية وتكييفها مع البيئة الليبية.
- تشجيع الشراكات مع مؤسسات مالية إسلامية دولية لتبادل الخبرات والتقنيات.

7. تعزيز الاستقرار المالي وجذب الاستثمارات:

- استخدام أدوات المحاسبة الإسلامية كوسيلة لتعزيز الثقة المالية وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- تطوير منتجات مالية إسلامية مبتكرة (مثل الصكوك والتأمين التكافلي) لدعم السيولة والنمو الاقتصادي.

8. إجراء بحوث ومتابعة مستمرة:

- تشجيع إجراء بحوث أكاديمية وتطبيقية حول تطبيق المحاسبة الإسلامية في ليبيا.
- إنشاء مرصد مالي لإصدار تقارير دورية تقيّم مدى تقدم تطبيق المعايير الإسلامية وآثاره على الثقة المالية.

قائمة المصادر والمراجع:

1. Abdulrahman, Z., Ebrahimi, T., & Al-Najjar, B. (2024). Shariah-related disclosure: A literature review and directions for future research. International Journal of Disclosure and Governance, 21(4), 642–665. <https://doi.org/10.1057/s41310-023-00221-4>

2. Alghamati, A. K., Azam, S. M. F., & Khatibi, A. (2024). Determine the factors affecting the quality of internal Shariah audits: A review paper on Islamic banking in Libya. *Journal of Business and Social Review in Emerging Economies*, 10(4), 471–480.
<https://doi.org/10.26710/jbsee.v10i4.3154>
3. Albarrak, H., & El-Halaby, S. (2019). AAOIFI governance standards: Sharia disclosure and financial performance for Islamic banks. *Journal of Governance & Regulation*, 8(1), 19–37.
https://doi.org/10.22495/jgr_v8_i1_p2
4. Aljadi, S., Mayhub, A. R., & Ahmoudah, A. (2025). Cultural Dynamics of Islamic Banking in Libya: Overcoming Regulatory Fragmentation and Enhancing Financial Literacy. *Banco: Jurnal Manajemen dan Perbankan Syariah*, 7(1), 31–51. <https://doi.org/10.35905/banco.v7i1.12158>
5. AAOIFI. (2023). Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions. Retrieved from <https://www.investopedia.com/terms/a/aaofi.asp>
6. Baej, Y. M., & Worthington, A. C. (2014). Prospects, barriers and impediments to Islamic banking in Libya. *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, 8(2), 1–8.
<https://doi.org/10.1108/JIABR-03-2014-0026>
7. Belal, Z., & Hassan, R. (2015). Legal and regulatory framework of Islamic banking in Libya. *Al Mashalih – Journal of Islamic Law*.
https://www.researchgate.net/publication/330102366_LEGAL_AND_REGULATORY_FRAMEWORK_OF_ISLAMIC_BANKING_IN_LIBYA
8. Ben Abdallah, M., & Bahloul, S. (2021). Disclosure, Shariah governance and financial performance in Islamic banks. *Journal of Governance and Regulation*, 10(3), 234–257.
<http://dx.doi.org/10.1108/AJEB-03-2021-0038>
9. Ben Mansour, O. M. (2013). Transparency and disclosure, company characteristics and financial performance: A study of the emerging Libyan stock market. (Doctoral dissertation, University of Huddersfield). <https://eprints.hud.ac.uk/id/eprint/18085/>
10. Brydan, R. N. (2023). Islamic Banking and Economic Growth in Libya. *The Journal of Economics and Finance*, 8(2), 311–325.
https://www.researchgate.net/publication/372237691_Islamic_Banking_and_Economic_Growth_in_Libya
11. Çuhacı, D. (2023). Günümüz Finansal İstikrar Araçlarının İslami Finans İlkeleri Açısından Değerlendirilmesi [Yüksek Lisans Tezi]. Bursa Uludağ Üniversitesi

-
12. Elhalaby, S., Sarea, A., Alnesafi, A., & Al-Absy, M. S. M. (2023). The adoption of AAOIFI standards by Islamic banks: Understanding the microeconomic consequences. *Economies*, 11(2), 39. <https://doi.org/10.3390/economies11020039>
 13. Huet, J.-M., Chengaoui, S., & Colos, A. (2014). La finance islamique, gisement de croissance. BearingPoint White Paper. Retrieved from <https://www.researchgate.net/publication/276399748>
 14. International Monetary Fund. (2024). Libya: Staff report for the 2024 Article IV consultation (Country Report No. 24/206). <https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/CR/2024/English/1lbyea2024001-print-pdf.ashx>
 15. Islamic Development Bank Institute. (2024). Islamic Development Bank Institute concludes training for staff of Libyan financial institutions. <https://futuremedianews.com.na/2024/06/03/islamic-development-bank-institute-concludes-training-for-staff-of-libyan-financial-institutions/>
 16. Islamic Financial Services Board. (2025). IFSI Stability Report 2025. <https://www.ifsb.org/wp-content/uploads/2025/05/IFSI-Stability-Report-2025.pdf>
 17. Lemhishi, M. F., & Mahaini, M. G. (2024). Assessing Libya's first sukūk: Sharī'ah compliance and financial viability. *ISRA International Journal of Islamic Finance*, 16(1), 57–78. <https://doi.org/10.55188/ijif.v16i1.634>
 18. London Stock Exchange Group. (2024). Islamic Finance Development Report 2024. https://icd-ps.org/uploads/files/Islamic%20Finance%20Development%20Report%2020241746698945_8205.pdf
 19. Menne, F. (2024). Sharia accounting model in the perspective of financial innovation. *Journal Name*, volume(issue), pages. <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2199853123002780>
 20. Qimiyatussa'adah, Q., & Sayeed, R. R. (2024). The dynamics of implementing Sharia accounting standard in Sharia financial institutions. *International Journal of Islamic Banking and Finance Research*, 12(1), 1–12. <https://doi.org/10.46281/ijibfr.v12i1.2272>
 21. Reuters. (2023, December 25). Libya's stock market resumes trading after more than 9 years of closure. Reuters. <https://www.reuters.com/markets/libyas-stock-market-resumes-trading-after-more-than-9-years-closure-2023-12-25/>
 22. Transparency International. (2024). Corruption perceptions index 2024. <https://www.transparency.org/en/cpi/2024/index/nzl>

23. World Bank. (2020). Libya Financial Sector Review.
<https://thedocs.worldbank.org/en/doc/288521600444837289-0280022020/original/LibyaFinancialSectorReviewEnglishFinal.pdf>
24. World Bank. (2025). Libya: Economic and institutional analysis.
<https://documents1.worldbank.org/curated/en/099412506262520171/pdf/IDU-68205dd8-a622-4c0e-b903-193df914abe2.pdf>
25. Yatbaz, A., & Çatıkkaş, Ö. (2019). İslami Muhasebe Standartlarının Türkiye'deki Katılım Bankalarında Uygulanabilirliği: Bir Alan Araştırması. Journal of Business Research-Turk, 11(4), 3358-3373. <https://doi.org/10.20491/isarder.2019.814>
26. Zenbela, H. A., Mohd, M. A. W. F., & Lubis, A. (2022). Libyan Islamic banks' experience in reducing bank liquidity from an Islamic perspective: Malaysian banks as a model. Al-Manhaj Journal of Islamic Studies, 4(2), 2020. <https://doi.org/10.37680/almanhaj.v4i2.2020>